حوليات آداب عين شمس المجلد ٥٠ (عدد يناير – مارس ٢٠٢٢)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

المنهج المقارن وأثره في تطور البحث الفقهي والتواصل المعرفي

عادل عبد الستار عبد الحسن الجنابي*
أفكار صابر موزان**

*جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية/ علوم القرآن/ الفقه الاسلامي
adil70k@gmail.com
*جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية/ علوم القرآن/ الفقه الاسلامي
Afkar.Saber1101b@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

المستخلص

إن علم الخلاف أو الفقه المقارن هو المنهج العلمي السليم للوقوف على الآراء المختلفة للمجتهدين، والتعرف على مذاهب العلماء واستدلالاتهم على أحكام الشرع والاستفادة من تجارب الآخرين وصولًا إلى اختيار ما هو أقرب إلى مراد الله سبحانه، فقد لا يأتي الفهم الصحيح لأحكام الشريعة وتقديرها إلا من خلال مقارنتها بغيرها للكشف عما فيها من مزايا ونقائص من غير تعصب أو ازدراء، والبحث في الدراسات الفقهية المقارنة التي تتناول أحكام وآراء وأدلة مسائل الفقه الإسلامي لعلماء وأئمة الفقه في المذاهب الاسلامية له أهميته في خلق المرونة الفكرية، بقبول حق الاختلاف وقبول الرأي الآخر وفق مبدأ الحوار والمناقشة، وعدم التعصب لرأي مذهب معين، وأثر هذا المنهج في تطور البحث الفقهي والتواصل المعرفي، وفي الوحدة والتقريب بين هذه المذاهب، وفتح الباب أمام اتساع دائرة المعارف الفقهية. لذلك تناول هذا البحث بيان مفهوم المنهج المقارن في البحث الفقهي، وأهميته وفوائده وأثر هذا المنهج في معرفة الاختلاف الفقهي وتوظيفه بما يسهم في تطور البحث الفقهي وفي التواصل المعرفي والتقريب بين المذاهب. وأثر المنهج المقارن في التواصل بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، وفائدته في إثراء هذه الشرائع والقوانين، والسعي إلى التقريب بينها، وبيان مواضع الامتياز والتفوق في التشريع الإسلامي على سائر المنظومات الوضعية.

الكلمات المفتاحية (منهج، فقه، مقارن، تطور، بحث، تواصل، تقريب)

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس ٢٠٢٢.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على خير خلقه أجمعين الصادق الأمين أبي القاسم محمد وعلى آل بيته الطاهرين وأصحابه المنتجبين...وبعد

فإن النصوص الشرعية في القرآن الكريم والسنة المطهرة لها قابلية تعدد الوجوه والمعاني، ومع هذه القابلية وتفاوت أفهام الناس وإدراكاتهم المختلفة، ومع الكثير من الأسباب الأخرى لاختلاف الفقهاء فإن كل تلك الاختلافات تفضي إلى تعدد الآراء والأحكام الشرعيّة على مرّ العصور، وهذا الاختلاف أثبت سمو الشريعة الإسلامية وغناها بالآراء الفقهية في المسألة الواحدة، ورسخ منهج البحث الفقهي المقارن مبدأ الحوار والمناقشة، والخروج من دائرة التعصب المذهبي والتقليد السلبي.

وهدف هذا البحث بيان أهمية منهج الفقه المقارن وأثره في تطور البحث الفقهي وتجديد أدوات الاستنباط والاستدلال، وفي التقريب بين المذاهب، وأهمية البحث المقارن في علوم الشريعة، والحاجة الملحة له في عصر اتخذ فيه أعداء الإسلام التطور التقني و وسائل الاتصالات سبيلاً لغرس الفرقة بين صفوف المسلمين ، فكان هذا البحث محاولة فكرية للوصول إلى أهم الآثار التي يتركها المنهج المقارن في التجديد والإبداع والتواصل المعرفي لبناء أجواء الثقة والتقريب بين المذاهب الإسلامية من خلال الفقه المقارن بوصفه ثمرة جهود العلماء من المتقدمين والمتأخرين لخدمة الشريعة .

اولاً : المنهج المقارن في البحث الفقهي

١- مفهوم منهج الفقه المقارن

*** المنهج المقارن في اللغة والاصطلاح**

المنهج في اللغة: المنهاج: الطريق الواضح، واستنهج الطريق: صار نهجا[١]. قال الله تعالى: ﴿**لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا**﴾[٢].

والمقارن لغة: مشتق من مادة قرن بمعنى الجمع والوصل والمصاحبة، وقارنه مقارنة وقِرانًا: صاحبهُ واقترن به، وقرن بين الشيئين أو الأشياء وازن بينهما، فهو مقارِن، والأشياء مقارَنة، ويقال الأدب المقارن، أو التشريع المقارن، أو الفقه المقارن أو الفقه الموازي[٣].

المقارنة اصطلاحاً: لا يختلف المعنى الاصطلاحي عن معناه في اللغة، فهي تعني مقارنة الرأي بالرأي أي موازنته به، ليعرف مدى اتفاقها أو اختلافها وأيهما أقوى بالدليل[٤].

والمنهج المقارن: هو المناظرة بين قضيتين أو أكثر يرصد من خلالها مواطن الاختلاف أو الائتلاف في المسألة محل النظر [٥].

فهو المنهج الذي يتم من خلاله تحديد أو إبراز أوجه الاختلاف أو الائتلاف والتشابه بين موضوعين أو ظاهرتين أو شيئين متماثلين.

والفرق بين المقارنة والمقابلة أن المقارنة تكون بين المتماثلين المتعارضين، أما المقابلة فتكون بين المتناقضين نحو الليل والنهار، والحق والباطل، و النور والظلام.

٢- مفهوم الفقه المقارن

وقد عرفه حاجي خليفة بأنه: «علم يعرف به كيفية إيراد الحجج الشرعية ودفع الشبه وقوادح الأدلة الخلافية بإيراد البراهين القطعية»[٦].

وذكر السيد تقي الحكيم أن الفقه المقارن يطلق على: «جمع الآراء المختلفة في المسائل الفقهية على صعيد واحد دون إجراء موازنة بينها ويطلق ثانيًا على: جمع الآراء الفقهية المختلفة وتقييمها والموازنة بينها بالتماس أدلتها وترجيح بعضها على بعض»[٧].

فهو بهذا المعنى يراد به دراسة الآراء الفقهية المختلفة في المسألة الواحدة، بعد تحرير محل النزاع فيها، مقرونة بأدلتها، ووجوه الاستدلال بها وما ينهض على الاستدلال من مناهج أصولية، وخطط تشريعية، وبيان منشأ الخلاف فيها، ثم مناقشة هذه الأدلة أصوليا والموازنة بينها وترجيح ما هو أقوى دليلًا، أو أسلم منهجًا، أو الجمع بينها، أو الإتيان برأي جديد أرجح دليلاً منها، في نظر الباحث المجتهد[٨].

والفقه المقارن هو الاصطلاح الذي أطلقه المتأخرون والمعاصرون على ما كان يطلق عليه علم الخلاف أو الخلافيات عند العلماء المتقدمين. ولم يثبت أن ثمة فرقاً بين فقه الخلاف والفقه المقارن غير أن الأول هو الاسم الذي يستعمله المتقدمون في حين أن المتأخرين يستخدمون مصطلح الفقه المقارن وإلا فهما مترادفان، ولكن البعض يعتقد أن الفقه المقارن أكثر موضوعية من فقه الخلاف.

وقد حدد ابن خلدون الغاية من علم الخلاف عند المتقدمين بقوله: «وكان في هذه المناظرات بيان مأخذ هؤلاء الأئمة ومثارات اختلافهم ومواقع اجتهادهم»(٩).

أما موضوعه فهو البحث في المسائل والأحكام الشرعية الفقهية والآراء المتعددة للمجتهدين فيها، ثم بيان أدلة كل مجتهد من قرآن أو سنة أو إجماع أو قياس أو عقل أو استصحاب. وهذا العرض لأقوال الأئمة وآرائهم يقتضي بالضرورة الموازنة والمقارنة بين هذه الآراء والأقوال، وكذلك المقارنة بين الأدلة والبراهين(١٠).

وقد اتجهت الدراسات الحديثة إلى الاهتمام والبحث في مجالات الفقه المقارن لمتطلبات العصر الحديث وما رافقه من تطور كبير في مجالات العلوم كافة، ولكن لا يمكننا القول بأن الفقه المقارن من العلوم الحديثة إذا علمنا بأن أصوله تعود إلى فقه الخلاف الذي نشأ مبكرا في القرن الثاني للهجرة بعد ظهور المذاهب الإسلامية واختلاف الآراء الفقهية بينها، ولكن الفقه المقارن اليوم أصبحت له مميزاته الخاصة عن فقه الخلاف المبني على الانتصار لمذهب الخلافي.

ونتج عن الفقه المقارن في العصر الحاضر، قبول القول الآخر، مع الاطلاع على الأدلّة القوية أو الراجحة في المذاهب الأخرى، وأن الحق لا يملكه شخص أو طرف أو مذهب، كما تم التعرف على الجوانب الإيجابية، والسعة، والنظريات التي انفرد بها المذهب الآخر، وأدى ذلك إلى اتساع الأفق، ورحابة الصدر، وفتح المجال أمام العلماء ورجال التشريع للاستفادة من سائر المذاهب، واختيار القول الأرجح، أو الأنسب الذي يحقق مصلحة الناس حسب الأحوال والأزمان والأمكنة (١١) .

ولهذه النتيجة الأخيرة ارتفع نجم الفقه المقارن، وأصبح مطلباً عاماً، ومقرراً للتدريس في المعاهد والكليات والجامعات، وأصبح وسيلة لدراسة الفقه، وهدفاً في المقررات الدراسية، وخصصت له الساعات الدراسية من جهة، وصار المنهج العام في دراسة المواد الفقهية غالباً. كما أصبح منهج الفقه المقارن هو الطريقة المثلى المطلوبة وفي الدراسات والندوات والمؤتمرات المحلية والدولية.

٣- عوامل نشأة المنهج الفقهي المقارن في التراث الإسلامي

عرف المسلمون المنهج المقارن واستعملوه في أكثر من حقل معرفي ومنها الفقه والكلام والفلسفة، لكن الفقهاء المسلمين الذين كتبوا في الفقه المقارن–أو كما يسمونه علم الخلاف أو الخلافيات– لم يتعرفوا على هذا المنهج عن طريق تراث الحضارات السابقة، وإنما جاء استجابة لتطور فكريٍ حدث على أرض الواقع، وثمرة لنضج البيئة الفكرية الإسلامية. فقد نشطت ومنذ وقت مبكر حركة التأليف والكتابة والتأسيس للعلوم الإسلامية، وخصوصاً علوم الفقه والتفسير والحديث والكلام والفلسفة(١٢).

ومع تأسيس المذاهب والمدارس الفقهية واشتداد المنافسة والخصومة والمناظرات بين المقلدين لهذه المذاهب من طلبة وعلماء، كان لا بد من الانضمام في الدفاع عن الآراء المذهبية واجتهادات الأئمة، ومواجهة الآراء المخالفة، وبيان ضعف أدلتها، فكان أن ظهر ما أطلق عليه المسلمون علم الخلاف أو علم الخلافيات، الذي صار يسمى الفقه المقارن بالاصطلاح الحديث والمعاصر، وقد نشطت حركة التأليف في هذا العلم لبيان أسباب اختلاف الفقهاء والمجتهدين وأدلة كل مجتهد حسب مبانيه الأصولية والاجتهادية(١٣).

وعلم الخلاف هو امتداد لعلم الكلام، لأن علم الكلام يبحث عن الخلافات العقائدية بين الفرق وهذا العلم يبحث عن الخلافات الفقهية الفرعية، ولذلك نلاحظ الارتباط الوثيق بين علم الكلام وعلم الأصول وعلم الفقه في كثير من البحوث.

ثانيًا: أهمية منهج الفقه المقارن وفوائده

إن مادة البحث في منهج الفقه المقارن هي الاختلاف الفقهي الذي يحصل باختلاف العلماء في فهمهم واستنباطهم لمسائل الفقه الفرعية من أدلتها الشرعية، أو اختلافهم في أصول التشريع الفرعية، ويترتب على هذا البحث نتائج مهمة منها:

١–التعرف على أسباب اختلاف الفقهاء والمجتهدين.

٢–التعرف على أدلة كل مجتهد حسب مدرسته الأصولية.

٣–إمكانية المقارنة والموازنة والترجيح حسب قوة الدليل والبرهان.

وبذلك تتحقق نقاط الاتّفاق بين الآراء والمذاهب، وتحدد نقاط الاختلاف، ويكشف عما هو خلاف صوري أو شكلي أو اصطلاحي، وما هو اختلاف واقعي، مع بيان الأسس والأصول والقواعد التي انبنى عليه كل قول، وتكون سببًا للخلاف بين الآراء، ويرجع إليها الاختلاف في الأقوال والمذاهب(١٤).

وقد أدرك المتقدمون من العلماء وأرباب الصنعة الفقهية أهمية الاختلاف الفقهي فأنزلوه منزلة تليق به ، وأن هجره يولد نفورًا من آراء المذاهب الأخرى فلا يرى إلا مذهبه، وفي ذلك يقول الزركشي: «اعلم أن الله تعالى لم ينصب على جميع الأحكام الشرعية أدلة قاطعة بل جعلها ظنية قصدًا للتوسيع على المكلفين لئلا ينحصروا في مذهب واحد لقيام الدليل عليه»(١٥).

وهو ما ذهب إليه الشاطبي أيضاً بقوله: «ومع أن اعتياد الاستدلال لمذهب واحد ربما يكسب الطالب نفوراً وإنكاراً لمذهب غير مذهبه من غير اطلاع على مأخذه، فيورث ذلك حزازة في الاعتقاد في الأئمة، الذين أجمع الناس على فضلهم وتقدمهم »(١٦).

و في تفسير قوله تعالى:﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾(١٧)، يقول الزمخشري: «ويدخل تحته المذاهب واختيار أثبتها على السبك وأقواها عند السبر، وأبينها دليلًا أو أمارة»(١٨) وهو بذلك يؤصل للاختلاف الفقهي، فالاختلاف في الآراء والاحكام ظاهرة طبيعية في كل تشريع يتخذ من أعمال الناس وعادتهم مصدرا له، فالعادات مختلفة والآراء متعارضة وهي الفطرة التي فطر الله الناس عليها(١٩).

والاختلاف الفقهي واقع حقيقي حتمي، باعتبار الحقيقة لمقاصد الشريعة الإسلامية، التي توثق العلاقة بين المخلوق والخالق بأسهل الطرق وأيسرها، بل إن معرفة الاختلاف الفقهي تعد شرطاً من شروط الاجتهاد والافتاء «ومن لم يعرف اختلاف الفقهاء فليس بفقيه. ولا ينبغي لأحد أن يفتي الناس حتى يكون عالماً باختلاف الناس، فإنه إن لم يكن كذلك ردَّ من العلم ما هو أوثق من الذي في يديه»(٢٠).

وبالمنهج المقارن يتم الوقوف على أسباب اختلاف الفقهاء سواء كان هذا الاختلاف متعلقا بالفهم والتفسير أو مصادر الاستنباط، كذلك يمكن من خلال الفقه المقارن التعرف على الرأي الراجح عند أي مذهب من المذاهب مما يسهل الموازنة بين الأقوال وإيجاد المشترك بينها، فيتوصل الباحث إلى تحديد مساحات الاتفاق والاختلاف بين المذاهب الفقهية، كما يكشف أن مسائل الشريعة فيها ما هو قطعي غير قابل للخلاف وكذلك كليات الشريعة التي اشتملت عليها النصوص واتفق عليها العلماء وفيها النصوص المنصوصة الواضحة كل الوضوح ويقول فيها الفقهاء: لا اجتهاد في مورد النص(٢١).

ثانيًا : أثر المنهج المقارن في توظيف الاختلاف لتطور البحث الفقهي

١- أثر المنهج المقارن في معرفة الاختلاف الفقهي

من أهم ثمار ممارسة المنهج المقارن في الفقه تمكن الباحث أو المجتهد من التعرف بشكل دقيق وعلمي على أسباب اختلاف المجتهدين وأهل الرأي، سواء تعلق الأمر باختلاف الفهم والتفسير أم التأويل، أم مصادر الاستنباط، وكذلك يتم التعرف من خلال هذا المنهج على الرأي الراجح في أيّ مذهب، مما يسهل عملية المقارنة والموازنة العامة.

وللمنهج المقارن في معرفة الاختلاف الفقهي العديد من الآثار منها المنهجية والعلمية والفكرية والأخلاقية والاجتماعية، وكل هذه الآثار يرجع مردودها الإيجابي على الفقه الإسلامي وعلى الفقيه نفسه بشكل خاص، ومن أهم آثار البحث الفقهي المقارن في هذا الجانب الآتي:

أ – أسس الاجتهاد وقواعده: فالاجتهاد هو الحركة العلمية البناءة لبيان مقومات الشريعة الإسلامية، وهو سبيل لحفظها وخلودها، ولما كانت الحوادث متجددة وغير متناهية والنصوص الشرعية محدودة ومتناهية كانت تلك الحوادث بحاجة إلى اجتهاد المجتهدين. ومن أهم أسس الاجتهاد: القدرة على استنباط الأحكام، والعلم بنصوص الكتاب والسنة المتعلقة بالأحكام، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، والإلمام باللغة العربية، ومعرفة الإجماع في الأحكام، والعلم بأصول الفقه وقواعده، والعلم بمقاصد الشريعة، ومعرفة أحوال العصر(٢٢).

ب- الكشف عن مقاصد الشريعة الإسلامية: فقد جاءت شريعتنا الغراء رحمة للناس قال الله تعالى:﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾(٢٣)، وقال تعالى:﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾(٢٤)، لذا اتجه الإسلام في أحكامه ثلاثة اتجاهات: الاول: تهذيب الفرد، والثاني: إقامة العدل في الجماعة، والثالث: مراعاة المصلحة. فالشريعة الإسلامية جاءت لصالح البشر في العاجل والآجل، فنجد وللأهمية البالغة بمقاصد الشريعة اهتمام الأئمة الفقهاء وبشكل جاد في استخراج ما يمكنهم استخراجه منها عبر كتبهم، فبذلوا من الجهد ما بذلوه للكشف عن مراميها على اختلاف مذاهبهم الفقهية(٢٥)

ج- تكوين الرصيد العلمي: اذ ظهر أعلام للتأليف والتحقيق لمختلف أئمة المذاهب، فضلا عن ذلك بروز نتاجات علمية مميزة في الشريعة الإسلامية، منها علوم القرآن وعلم التفسير وعلم أصول الفقه وعلم الفقه وغيرها الكثير(٢٦).

د- التزام آداب البحث والمناظرة: ويتم ذلك عن طريق أدب الحوار بين المختلفين، فالحوار هو الطريق الأمثل للاقتناع الذي ينبع من أعماق صاحبه، والاقتناع أساس الإيمان الذي لا يمكن أن يُفرض فرضًا، وإنما ينبع من داخل الإنسان، وما يؤول ذلك من احسان الظن بالآخرين، وترك الطعن والتجريح للمخالفين، والبعد عن المراء واللجاج في الخصومة، والحوار بالتي هي أحسن(٢٧).

ه- التزام أدب الاختلاف: فقد اقتضت حكمة الله أن جعل الناس متفاوتين في عقولهم ومداركهم ولعله مختلفين في الألسنة والألوان والأفكار وغيرها، وكل تلك الاختلافات تفضي إلى تعدد الآراء والأحكام والتى تختلف باختلاف قائليها، فإعمار الكون وتطور الحياة لا يتحقق لو كان البشر سواسية، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾(٢٨)، والاختلاف الواقع بين أئمة المسلمين سلفًا وخلفًا يعد جزءًا من هذه الظاهرة الطبيعية التي خلق الله الناس عليها، فإذا كان الاختلاف ضمن الحدود والضوابط كان ظاهرة صحية إيجابية، إذ إن الاختلاف يتيح التعرف على جميع الاحتمالات التي يمكن أن يكون الدليل رمى إليها بوجه من وجوه الأدلة، كما انه يعد رياضة للأذهان وتلاقحًا للآراء وفتحًا لمجال التفكير، فالاختلاف أوجد حلولا عدة أمام صاحب كل واقعة ليهتدي إلى الحل المناسب لوضعه ومشكلته بما يتناسب مع يسر هذا الدين الحنيف الذي لا ينفك عن واقع حياة الناس(٢٩).

و- التيسير على الأمة: الاسلام دين اليسر والسماحة ومن يسره أنه شرَّعَ للأمة الإسلامية باب الاجتهاد في كل ما يعرض من مستجدات من أمور الحياة مما ليس منصوصًا عليه في الكتاب والسنة، والمجتهدون في ذلك ينبغي أن يكونوا من ذوي العلم والملكات القديرة على استنتاج الصحيح، ومعلوم أن مدارك الناس متفاوتة فما يصل اليه مجتهد في مسألة ما غير ما يصل إليه عالم ومجتهد آخر في المسألة نفسها، ومادام الأمر كذلك فمن التيسير على الأمة أن تصير إلى ما توصل إليه أهل العلم ما لم يكن مخالفاً لنصوص الكتاب والسنة(٣٠).

ثالثًا: فوائد الاختلاف وأثرها في تطوير البحث الفقهي

تُحقّق دراسة الاختلاف الفقهي بمنهج المقارنة الفوائد الآتية(٣١):

١-يُبيِّن الاختلاف قيمة الفقه الإسلامي، ومدى ارتباطه بالمصادر المتولّد عنها، وهي الكتاب والسنَّة والإجماع والعقل والقياس، وغيرها من المصادر التبعية كالاستحسان، والمصالح المُرسلة، والذرائع، والعُرف.

٢-يكشف الاختلاف الفقهي مدى الحاجة إلى دراسة اللغة العربية، وأساليبها في البيان، وطرُق الدلالة والبلاغة؛ لأنَّ القرآن الكريم نزل بلُغة العرب، وفهمه متوقّف على فهم اللغة، ومعرفة أساليبها في البيان، بالإضافة إلى معرفة أسباب النُّزول، أو الظرف التاريخي الذي نزَل فيه النص، وكذلك معرفة الناسخ والمنسوخ، وعلم مصطلح الحديث، والرواية ورجالها وعلم أصول الفقه، وآيات الأحكام، وأحاديث الأحكام، ومواقع كل منها مِن عملية الاجتهاد

٣-الاختلاف الفقهي يشجِّع ويدعم البحث العلمي والاجتهاد، لأن الاختلاف الفقهي يضَع الحلول، ويقرِّر الحكم الشرعي في المسائل والمستجدات في كل مجالات الحياة، كالطبِّ، والهندسة، وعلوم البيئة، والزراعة، والاقتصاد، والسياسة والحرب، وهذا يتطلب تصوير المسألة من المختصين للمجتهدين في الشريعة، وهذا لا يتمُّ إلا من خلال البحوث العلمية الدقيقة للوصول إلى حكم شرعي صحيح، لأنَّ الحكم على الشيء فرع عن تصوره، بالإضافة إلى الدراسات والبحوث العلمية التي يقوم بها علماء الشريعة في المسألة مدار البحث.

ومن هنا يتبين أثر المنهج المقارن في تطور البحث الفقهي، إذ يحقق المنهج المقارن في البحث الفقهي الكثير من الأهداف والفوائد والآثار التي تمهد الطريق لتطور البحث الفقهي، وتطوير الدراسات الفقهيّة والاصولية، فهو ينمي الملكة الفقهية ويوسع المدارك الذهنية من خلال النظر والتأمل في الآراء والأدلة واستيعاب أكبر قدر ممكن من المسائل والأحكام الشرعية. وبه تتحقق الاستفادة من نتائج التلاقح الفكري في أوسع نطاق لتحقيق هذا الهدف، إذ لا يمكن بلوغ واقع الفقه الإسلامي ولا تتضح طرقه عادةً إلا بعد عرض مختلف وجهات النظر، وتقييمها على أساس موضوعيّ، والمنهج المقارن يؤدي دورًا مهمًا في القضاء على مختلف النزاعات العاطفيّة وابعادها عن مجالات البحث العلمي وهذا الدور يسهم في إشاعة ثقافة المنافسة العلمية بين الباحثين.

ثالثا : أثر منهج الفقه المقارن في التواصل المعرفي والتقريب

١- أثر الفقه المقارن في التواصل المعرفي

إن الاطلاع على أسس وقواعد الاستنباط لدى المذاهب المختلفة هو أمر بالغ الأهمية، فالإنسان عدو ما يجهل وكثيراً ما نجد مسلماً يحمل أفكارًا خاطئة عن إخوانه المسلمين، ورثها كابر عن كابر. وقد تكون من أهم أسباب الجهل سابقاً هو صعوبة توفر المعلومات، وقد وفرت لنا "التكنلوجيا" المعاصرة سبل الحصول على المعلومات وبسهولة كبيرة فقط علينا توخي الحذر في الأخذ من المصادر المعتبرة حتى لا نقع ضحية أهداف الحاقدين على الدين والذين يرومون إلى خلق الفرقة بين الأمة الاسلامية الواحدة.

يقول الشيخ جعفر السبحاني عن غاية التعارف بين المذاهب الإسلامية واطلاع بعضها على آراء البعض الآخر: «إيجاد التعارف بين الطائفتين وتقليل التناكر، وبالتالي تتعرف كل طائفة على ما عند الطائفة الأخرى من العقائد والأسس التي تبتني عليها تلك الآراء حتى تكون كل طائفة على ثقة من الأخرى، وأنهم لم يتبنوها اعتباطا وإنما ساقتهم إليها الحجج الشرعية سواء أكانوا مصيبين أم مخطئين وأقل ما يترتب على هذا النوع من الدراسات ــ وراء التعرف على العقائد والمباني ــ إعذار أصحاب العقيدة وعدم التشدد عليهم وعندئذ تذوب العصبيات إلى حد كثير ويرتفع سوء الظن، وتحترم كل طائفة عقيدة الطائفة الأخرى ومنهجها إذا لمست منها الجهد والسعي وراء الكتاب والسنة»[٣٢] وذلك يؤكد ضرورة الاطلاع على الرأي والرأي الآخر .

ومن خلال منهج الفقه المقارن يستطيع الباحث تحديد مساحات الاتفاق والاختلاف بين المذاهب الفقهية، كما يكشف أن مسائل الشريعة ليست كلها عرضة للخلاف، بل فيها ما هو قطعي لا يدخله الخلاف أصلاً، وفيها كليات الشريعة التي تضافرت على معناها النصوص واتفقت عليها الأمة، وفيها الجزئيات المنصوصة التي لا يتعدد الفهم فيها[٣٣].

ومن الأمور المهمة التي من شأنها أن تنهض بالواقع الإسلامي وتجعله حاضراً في كل زمان ومكان هو تأسيس علاقات بين المرجعيات وتلاقي المرجعيات الدينية لمختلف المذاهب، لتكون بحق طريقا للتواصل الدائم بين المذاهب الإسلامية المختلفة، وباباً مفتوحاً للتلاقح الفكري، لأن مصلحة الأمة الإسلامية تقتضي تواصل هذه المرجعيات فيما بينها وانفتاحها على بعضها إذ إن هذا التواصل والانفتاح يزيل الجهل والغموض بالآخر والذي يعد من أهم الأسباب التي خلقت الخلافات المذهبية.

وتكمن أهمية تلاقي وتواصل مرجعيات المذاهب الفقهية في إن المرجع لفهم منهج كل مذهب ورؤيته العقائدية ومنهجه الفقهي هو أئمة وعلماء المذهب نفسه، والكتب المعتمدة فيه على نطاق واسع ورسمي وليس الآراء الشاذة منه، وليس ما ينقله عنه خصومه وأعداؤه، بل يجب الرجوع إلى مرجعية هذه المذاهب العقدية والفقهية والفكرية لدراستها والوصول إلى حقائقها.

فتلاقي الفقهاء وما يجري بينهم من حوار ومناقشة بالتي هي أحسن في شتى القضايا –ولا سيما تلك التي تختلف فيها المذاهب– من شأنه توثيق الصلات وتخفيف إن لم نقل : زوال آثار التعصب، وبذلك يعرف فقهاء المذاهب بعضهم بعضًا معرفة علمية موضوعية، فلا يبقى هناك مجال للظن والشبهة والأحكام السطحية والفروض الواهية.

كما أنّ الدراسة المقارنة وعقد التجمعات واللقاءات بين الفقهاء تتيح للأمة أن تنتفع بالتراث الفقهي كله، وتنظر إليه نظرةً شاملة، فهو ملك لها، ومن ثم لا تتعصب لتراث مذهب دون آخر، وتستمد من كل هذا التراث ما تسترشد به في علاج كثير من مشكلاتها المعاصرة في ضوء الشريعة الغراء. ومما لا شك فيه أن الاطلاع على كتب الخلاف وكتب الفقه المقارن، يخفف من حدة التعصب المذهبي، لأن المقلد يكتشف أن المذهب المخالف له أدلته وبراهينه المعتبرة، وأن المسألة فيها نظر وتأمل، وليس مقطوعًا فيها، وقد تدفعه قوة الدليل إلى الأخذ به، والتحرر من تقليد مذهبه في هذا الرأي[٣٤].

ومن أهم نتائج التواصل المعرفي الذي يتحقق بالمنهج المقارن تصحيح الآراء، وذلك من خلال تأليف الكتب وعقد المؤتمرات التي تسوق إلى توسيع المعارف وعرض الأفكار، وكشف مباني وأصول كل مذهب أمام المذاهب الأخرى لتتبع المشتركات والإفادة منها واستثمارها في طريق الوحدة الإسلامية ، وهي كثيرة وفي قمتها الاعتقاد بوحدانية الله والنبوة والمعاد فضلا عن فروع الدين. لذا يُعد منهج الفقه المقارن سبيلا إلى تقدير المذاهب الفقهية والوصول إلى نتيجة أن جميع ما في الفقه من مسائل ظنية خاضع للنزاع والخلاف ، فلا معنى للقول بتوحيد المذاهب على مذهب فقهي واحد، يقول الشيخ البوطي: «دراسة الفقه المقارن هي السبيل الوحيد أيضا إلى أن يلتزم الجاهل حده ولا يتعدى طوره، فيزعم أن في مقدوره أن ينسخ علم الشافعي وأبي حنيفة وغيرهما بعلمه وأن من السهل اليسير عليه أن يمسح تحقيقات الأئمة في مسألة ما بحديثين يحفظهما ثم يرددهما فيقذف بهما كلام الأئمة فيدمغه فإذا هو زاهق»[٣٥].

وللفقه المقارن أثر في حل ما يستجد من مسائل وحاجات في كل عصر ومكان، فالمذاهب الفقهية تعالج المسائل المستحدثة بناءً على ما تستند عليه من مبان وأصول وقد لا يوجد حل لمسألة معينة في مذهب من المذاهب فيأخذ المجتهد الحل لهذه المسألة من المذهب الآخر وهذا من باب الرحمة الذي جعله الله تعالى للمسلمين.

وعن طريق الفقه المقارن يستطيع الباحث أو المجتهد المعاصر أن يعيد النظر في عدد من الفتاوى القديمة، إما لضعف دليلها، أو لارتباطها بظروف تغيرت ولم يعد لها وجود في الوقت الراهن، أو لعدم انسجامها مع الواقع.

وإذا كان التوجه يدور حقا حول الفقه المقارن ومنح القيمة في كافة المذاهب الإسلامية فعندها يمكن التوصل في كل العالم، في مختلف المواضيع إلى أفضل الأحكام مع أفضل الأدلة وخاصة لحل القضايا الحقوقية، لأن أحد آثار الفقه المقارن يتمثل في الحقوق التطبيقية التي تحظى اليوم بالمزيد من الأهمية. فالعالم بات اليوم يشكل القرية الصغيرة التي يمكن من خلال الوسائل

المتقدمة الحديثة فيها متابعة كافة ما يجري فيه في أقل وقت ممكن، والعالم يناشد اليوم التوصل إلى أفضل الأحكام لحل المشاكل القانونية والحقوقية التي يعاني منها(٣٦).

٢- أثر الفقه المقارن في التقريب بين المذاهب

إن الفقه الإسلامي أوسع العلوم الشرعية وأعمها شمولا بسبب ما احتاجت إليه الأمّة في حياتها اليومية من العبادة، والسياسة، والاقتصاد، وأحكام الأسرة، والمكاسب، والمناكح، والمواريث، والمنازعات، والقصاص، والديات، وسائر الأحكام المتعلقة بالحياة الفردية والاجتماعية، وهذا أمر لا ينكر. وانطلاقا من تلك السعة والشمولية في المسائل الفقهية، فالحاجة إليها أشد، كما أن دائرة الخلاف فيها أوسع، لذا يوفر الفقه المقارن مجالا واسعا للتقريب المذهبي من خلال بيان المسائل الشرعية المشتركة.

وقد كان للفقه المقارن الدور الأكبر في حركة التقريب حيث به تعرف المذاهب وتتعرف على بعضها البعض فيزول الجهل الذي عدَّهُ أغلب العلماء أهم أسباب الخلاف بين الفقهاء. وبزوال الجهل وتعرف أصحاب وأتباع المذاهب الفقهية على المباني والأدلة التي اعتمدها أصحاب المذاهب الأخرى يمكن لهم الإفادة من المشتركات للتقريب بين المذاهب والوصول إلى حلول في المسائل الخلافية ، فمهما يكن من خلاف في الفروع يبقى المشترك أقوى ، وهو كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

إن مصطلح التقريب مصطلح حديث لم يرد عند علماء الإسلام السابقين بهذه التسمية، إنما نجد له تطبيقات كثيرة بوصفه مسلكا دعا إليه القرآن الكريم وسار عليه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لتوحيد أمة الإسلام، ثم وجدنا أثره فيمن تبع هذا النهج من أئمة المسلمين وعلمائهم المصلحين. وتنوعت الأساليب التي اتبعها علماء الإسلام في الدعوة إلى التقريب ومحاولة تضييق شقة الخلاف بين المسلمين و ذلك بتأليف كتب الفقه المقارن وإقامة المناظرات و إقامة دور لاجتماع العلماء وقادتهم سميت بـ(دور التقريب) و كذلك إقامة المؤتمرات التي تعنى بذلك(٣٧).

وتحظى مسألة التقريب بين المذاهب الإسلاميّة باهتمام كبير من قبل علماء المسلمين، لأنها تمثل رسالة الإسلام الخالدة ودعوة التشريع الإسلامي بجميع مصادره وعناوينه الكبيرة للحفاظ على وحدة المسلمين وأمنهم وأمانهم. فكان من أهم البذور التي بذرها علماء الإسلام سعيا للتقريب هو بحث المسائل الفقهية بحثا مقارنا وعرض آراء الفقهاء في المسائل الشرعية وعرض أدلتها ومناقشتها وبيان أوجه استدلالاتهم بهذه الأدلة سعياً للتعريف بالآخر ووصولا إلى المشتركات فيما بينهم.

إن التقريب بين المذاهب والفرق الإسلامية يمهد لتحقيق الوحدة الإسلامية بالسعي إلى تعزيز المشتركات الإسلامية من مبادئ وقيم وأصول وتقريب شقة الخلاف بين المسلمين والسعي لإبعاد كل ما من شأنه أن يقوي الخلافات بين أبناء الأمة الواحدة، ونرى هذا الجهد جليا في سعي علماء الإسلام لهذا التقريب وبين جميع المذاهب الإسلامية. واجتماعهم وقوتهم في أن ينضم بعضهم إلى بعض ولا يتفرقوا بعد أن جمعهم كتاب الله وسنة نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم.

و التقريب المرجو هو: ((التقريب الذي يتضمن احترام التراث الفقهي الذي أنتجته عقول أئمة كل مذهب، ثم البحث عن الخيوط الجامعة التي تؤلف بين تلك الحبائب، بسبب متين، جعل اجتهادها وفكرها فقهاً متكاملاً، يكسب المشترعين في دوائر القرار في العالم الإسلامي غنى فقهياً وعلمياً يكفل إيجاد الحلول لأكثر المشاكل استعصاء في المجتمع الإسلامي، ولا يحول دون الاحترام والإجلال لاختيارات سائر أئمة الفقه الإسلامي، سواء اعتمدت آراؤهم في التشريع أم لم تعتمد، وسواء اتفقنا على الأخذ برأي بعينه أم لم نتفق، وقد مضى العمل خلال التاريخ الإسلامي على هذا السبيل.))(٣٨)

ومنهج الفقه المقارن الذي يبحث في الاختلاف الفقهي هو المسلك الأكثر أهمية لتقدير المذاهب الفقهية حق قدرها، لأنَّ المذاهب الفقهية مدارس اجتهادية تُثري الفقه الإسلامي، تتعاون ولا تتناحر، وتَخدم الشريعة، ولا تَخرج عليها، وتؤصِّل مبدأ احترام الرأي والرأي الآخر، وبهذا نحفَظ التراث الإسلامي، ونُغلق الأبواب على المتحاملين والحاقدين وأعداء الشريعة الذين يُطالبون بتوحيد المذاهب، أو إلغائها أو تجميدها، لأن مثل هذه الدعوات تؤدي إلى إلغاء التراث، وتعطيل أحكام الشريعة، وعدم مُسايرتها، وتلبيتها لحاجة الإنسان مِن الأحكام الشرعية المتعلّقة بأفعاله، والاختلاف الفقهي هو صمام الأمان في ذلك، مع التركيز على إقصاء التعصُّب المذهبي والتقليد الأعمى والجمود.

والفقه المقارن يخفف من حدة التعصب المذهبي وذلك من خلال الاطلاع على الكتب والمؤلفات الفقهية فيه، لتقريب شقة الخلاف بين المسلمين والحد من تأثير العوامل المفرقة التي كان من أهمها وأقواها جهل علماء بعض المذاهب بأسس وركائز البعض الآخر، مما ترك المجال مفتوحاً أمام تسرب الدعوات المغرضة في تشويه مفاهيم بعضهم والتقول عليهم بما لا يؤمنون به(٣٩).

فالأثر الأهم للاختلاف الفقهي والفقه المقارن اضافة الى ما ذكر هو التقريب بين المذاهب الإسلامية إذ كان له دور فاعل في ذلك من خلال عرض الأفكار والآراء وإسنادها بالأدلة واستخراج الرأي الراجح منها، فضلاً عن تعرف كل واحد منهم على الآخر وبذلك يترك توسيع الفقه المقارن تأثيراً مباشراً على عملية التقريب بين المذاهب الإسلامية وإزالة الخلافات الطائفية بشكل اذا كانت جميع المذاهب تعرض وجهات نظرها وأدلتها الفقهية والحقوقية مع بعضها والتوجه نحوها جنباً إلى جنب سيلاحظون عند ذلك السلامة النفسية الملحوظة وايجاد الطاقات الكبيرة في التعقل وتحمل الآخر (٤٠).

٣- أثر المنهج المقارن في التواصل بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي

شاع المنهج المقارن في الدراسات الفقهية المعاصرة مع عودة الحيوية والنشاط للفكر الإسلامي في العصر الحديث، ونشطت الأبحاث والدراسات المقارنة في الفقه الإسلامي، تلك الدراسات التي كان الهدف منها: تقديم الفقه الإسلامي في حلة جديدة بالاستفادة من تراث المذاهب الفقهية المشهورة، والقيام بدراسات مقارنة بين أحكام الشريعة والقوانين الوضعية الغربية، لبيان صلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمان ومكان وتفوقها وانسجامها مع الفطرة الإنسانية (٤١).

فالدراسات المقارنة في الشريعة الإسلامية لا تقتصر على المقارنة بين المذاهب الفقهية في الإسلام بل تعدتها لتشمل المقارنة بينها وبين القانون الوضعي وما يترتب على هذه المقارنة من إثراء للفكر والنص القانوني الوضعي. والحقيقة أنّ هناك حاجة ماسة لفتح الباب أمام المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، فإنّ لكل منهما منهجه الخاص وأسلوبه وفق اعتبارات متعددة، ووفقاً لمناهج التبويب الحديثة فليس خافياً تأثر أحدها بالآخر. ومن الفوائد الإضافيّة المترتّبة على الاستفادة من التقسيم القانوني الحديث، على الصعيد الفقهي، تسهيل إجراء المقارنة بين الشريعة الإسلاميّة والقانون الوضعي، بحيث يظهر تفوّق الشريعة وأسبقيّتها في تقديم الحلول الصحيحة للمشكلات الإنسانيّة.

وتهدف هذه الدراسات إلى بيان مواضع الامتياز والتفوق في التشريع الإسلامي على سائر المنظومات الوضعية، وأحقية الأحكام المقررة في التشريع الإسلامي بالتطبيق والاتباع على الأحكام المخالفة المقررة في القوانين الوضعية، والهدف البعيد منها هي دعوة المسلمين إلى التمسك بأحكام التشريع الإسلامي والاعتصام بها، وعدم اتباع أحكام القوانين الوضعية متى خالفتها، ولو بدت في ظاهرها حديثة أو أكثر إنسانية أو عدالة(٤٢).

ويوضّح الاختلاف الفقهي المعنى الديني الذي يقوم عليه الفقه الإسلامي، ويميزه عن القوانين الوضعية، التي وضَعها الإنسان بنفسِه لنفسه، فهي وليدة العقل البشري، وهي قابلة للنقص والتغير والتناقض، والتبدل بتبدُّل مزاج الفئة الحاكمة، ولا توجد رقابة في تنفيذ القوانين إلا رقابة الدولة والقضاء، بينما الفقه الإسلامي يقوم على بُعدٍ عقديٍّ إيمانيٍّ يولد الاحترام للحكم الشرعي، ويجعل الإنسان رقيبًا على نفسه بنفسه، بالإضافة إلى رقابة الدولة والقضاء.

وفي مجال الشرائع والقوانين فإن المقارنة بينهما تهدف إلى بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينها في تقرير الأحكام والنظم القانونية، وتظهر فائدتها في إثراء هذه الشرائع والقوانين، والسعي إلى التقريب بينها.

والحقيقة التي يعرفها كل متمرس في دراسة الشريعة والقانون أن الفقه المقارن أو القانون المقارن هو أخصب المواد العلمية وأكثرها تمكيناً من فهم الفقه المذهبي، أو القانون الوضعي الوطني أو الأجنبي، والملاحظ أن الطالب يرسخ في ذهنه رأي المذهب الفقهي في مسألة ما متى تم استعراض آراء المذاهب الأخرى في ذات المسألة، وكذلك حكم المسألة في القانون الوضعي، لأن الأشياء تُعرف بأضدادها.

وإذا تقرر ذلك فإن الباحث أو الدارس لا يدرك حقيقة مواضع القوة والقصور في رأي فقهي أو حكم قانوني إلا بالمقارنة مع غيره، وعندها يكون مؤهلا لأي تعديل أو ترجيح أو استحداث رأي جديد. ولهذا فإن البحث في الدراسات المقارنة يوفر للباحث فرصة تشخيص مواضع القصور والضلال في القانون الوضعي، والقوانين العلمانية التي غزت بلداننا الإسلامية وأحكمت قبضتها على واقعنا، فيكون الأنسب العودة إلى أحكام الشريعة، واجتهادات فقهاء الشريعة الإسلامية (٤٣).

الخاتمة

من أهم النتائج التي خرج بها هذا البحث:

١- برهن منهج الفقه المقارن على مرونة وحيوية الفقه الاسلامي وأنه صالح لكل زمان ومكان بحدوده وضوابطه الموافقة للقرآن الكريم والسنة المطهرة.

٢- إن موضوع المنهج المقارن هو الاختلاف الفقهي وهذا الاختلاف له آثاره المحمودة في تطوير البحث الفقهي والتواصل والتقارب الاجتماعي والفكري والمعرفي لأنه يعمل على تهيئة الأجواء لتبادل وتلاقح الافكار والآراء فيكون سبباً في ازدهار الأمة وتقدمها.

٣- أهمية الموضوعية بوصفها من أهم خصائص منهج البحث الفقهي المقارن وأثرها في إبراز مزايا التشريع الإسلامي .

وفي الختام يوصي الباحث بضرورة توسيع دائرة البحث العلمي بمنهج الدراسات الفقهية المقارنة لأنه يسهم في تعزيز التلاقح الفكري وتقريب وجهات النظر، وإثراء الفقه الإسلامي وكل خطواته تقرب من وحدة الصف الإسلامي وتحقيق الوحدة المنشودة.

Abstract

The comparative approach and its impact on the development of jurisprudence research and knowledge communication

By Adel Abdul-Sattar Abdul-Hassan Al-Janabi

And Afkar Saber Muzan

The science of difference and comparative jurisprudence is the sound scientific method in order to find out the different opinions of the Jurists and being acquainted with the doctrines of scholars and their inferences on the rulings of the Sharia, leading to choosing what is closer to the purpose of the Sharia and the research in comparative jurisprudence studies deal with rulings, opinions, and evidence of issues of Islamic jurisprudence by scholars and imams of jurisprudence in Islamic schools of thought it has its importance and impact on the development of jurisprudential research and cognitive communication, and on the unity and rapprochement between these schools of thought, and the impact of comparative jurisprudence in leaving the circle of sectarian fanaticism and negative tradition, and it opens the door to the expansion of the circle of jurisprudential knowledge

Therefore, this research deals with explaining the concept of the comparative approach in the jurisprudential research And its importance, benefits, and impact of this approach in knowing the jurisprudential difference and employing it in a way that contributes to the development of jurisprudential research and in cognitive communication and rapprochement between sects.

الهوامش

١) انظر: لسان العرب، ابن منظور «مادة: نهج» ١٤/٣٠٠.

٢) المائدة:٤٨.

٣) المعجم الوسيط، «مادة: قرن» ٢/٧٣٠.

٤) انظر: الفقه الإسلامي المقارن، محمد فتحي الدريني ص٥.

٥) أبجديات البحث في العلوم الشرعية، فريد الأنصاري ص٩١.

٦) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة١/٧٢.

٧) الأصول العامة للفقه المقارن، محمد تقي الحكيم ص١٣.

٨) انظر: بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي، محمَّد فتحي الدريني١/١٧.

٩) مقدمة ابن خلدون ص٤٧٩.

١٠) انظر: مسائل في الفقه المقارن، عمر سليمان الأشقر وآخرون ص١٣.

١١) الفقه المقارن وضوابطه، مصطفى بن صالح باجو ص٥.

١٢) *انظر: الدراسات المقارنة ودورها في التقريب بين المذاهب الإسلامية، محمد تهامي ذكير، موقع تقريب* http://www.taghribnews.com/ar/article/112248

١٣) انظر: المصدر نفسه

١٤) انظر: التأليف الموسوعي والفقه المقارن، محمَّد الزحيلي ص٢ ؛ اسباب الاختلاف الفقهي واهميته، عبد العظيم محمد الأجطل ص٦.

١٥) البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي ٤٠٦/٤.

١٦) الموافقات، الشاطبي:١٣١/١.

١٧) الزمر:١٨.

١٨) الكشاف، الزمخشري ١٢٢/٤.

١٩) انظر: أسباب اختلاف الفقهاء، علي الخفيف ص٧.

٢٠) الموافقات، الشاطبي١٢٢/٥.

٢١) ينظر: الأصول العامة للفقه المقارن ص١٤.؛ الدراسات المقارنة ودورها في التقريب بين المذاهب الإسلامية، محمد تهامي ذكير. موقع تقريب http://www.taghribnews.com/ar/article/112248

٢٢) انظر: آثار اختلاف الفقهاء في الشريعة، احمد بن محمد عمر الانصاري ص٤٢.

٢٣) الانبياء:١٠٧.

٢٤) يونس:٥٧.

٢٥) انظر: اثار اختلاف الفقهاء في الشريعة، أحمد الأنصاري ص٦٨.

٢٦) انظر: المصدر نفسه ص١٤٢.

٢٧) انظر: الخلاصة في بيان أسباب اختلاف الفقهاء، علي بن نايف الشحود ص٣٤٧.

٢٨) هود:١١٨.

٢٩) انظر: آثار اختلاف الفقهاء في الشريعة ص٣١٣.

٣٠) اينظر: المصدر نفسه ص٣٣٢.

٣١) انظر: محاضرات في الفقه المقارن، البوطي ص٦ ؛ الفقه الإسلامي المقارن مع المذاهب، محمد فتحي الدريني ص١١.

٣٢) رسائل ومقالات، الشيخ جعفر السبحاني ١/ ٤٣٧.

٣٣) انظر: الدراسات المقارنة ودورها في التقريب بين المذاهب الإسلامية، ذكير.

٣٤) انظر: المصدر نفسه، http://www.taghrib.org/pages/content.php?tid=44

٣٥) محاضرات في الفقه المقارن، الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي ص٦.

٣٦) انظر: الفقه المقارن تطوراته وادائه في التقريب بين المذاهب الإسلامية، محمد رضا رضوان طلب ومحمد معيني فر ص١٦.

٣٧) الفقه المقارن والتقريب، واعظ زادة الخراساني (مجلة رسالة التقريب، العدد٢٧ لسنة١٤٢١هـ). https://iranarab.com/Default.asp?Page=ViewArticle&ArticleID=436

٣٨) الأسس الفكرية والأخلاقية للتقارب بين المذاهب، أحمد كفتارو، مجلة رسالة التقريب العددان ٢٠/١٩ ص٤٣٤-٤٣٥.

٣٩) الاصول العامة للفقه المقارن ص١٤.

٤٠) انظر: الفقه المقارن تطوراته وادائه في التقريب بين المذاهب الإسلامية، محمد رضا رضوان طلب ومحمد معيني فر ص١٥.

٤١) انظر: الدراسات المقارنة ودورها في التقريب بين المذاهب الإسلامية، محمد تهامي ذكير، موقع تقريب http://www.taghribnews.com/ar/article/112248

٤٢) انظر: الدارسات المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي في مؤسسات التعليم العالي، مراد كاملي ص١٢.

٤٣) انظر: المصدر نفسه ص١٣.

المصادر والمرجع

القرآن الكريم

١- آثار اختلاف الفقهاء في الشريعة، أحمد بن محمد عمر الأنصاري، (مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٤هـــ).

٢- أسباب اختلاف الفقهاء، علي الخفيف، (دار الفكر العربي، القاهرة).

٣- أسباب الاختلاف الفقهي وأهميته، عبد العظيم محمد الأجطل، (مجلة قبس للبحوث والدراسات الشرعية، العدد الاول ٢٠١٨م).

٤- الأسس الفكرية والأخلاقية للتقارب بين المذاهب، أحمد كفتارو، (مجلة رسالة التقريب العددان ١٩/٢٠) https://www.taghrib.org/ar/magazine/content/19/433

٥- الأصول العامة للفقه المقارن، محمد تقي الحكيم، (ط٢، مؤسسة الّ البيت عليهم السلام للطباعة والنشر ١٩٧٩م).

٦- البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد تامر (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م).

٧- بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي، الدكتور محمَّد فتحي الدريني، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).

٨- الخلاصة في بيان أسباب اختلاف الفقهاء، علي بن نايف الشحود (المكتبة الشاملة).

٩- الدارسات المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي في مؤسسات التعليم العالي، مراد كاملي (مجلة أبحاث قانونية وسياسية العدد الرابع، نوفمبر ٢٠١٧).

١٠- الدراسات المقارنة ودورها في التقريب بين المذاهب الإسلامية، الاستاذ محمد تهامي ذكير، موقع تقريب http://www.taghribnews.com/ar/article/112248

١١- رسائل ومقالات تبحث في مواضيع فلسفية وكلامية وفقهية، الشيخ جعفر السبحاني، (ط٢، مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) ١٤٢٥ه).

١٢- الفقه الاسلامي المقارن مع المذاهب، محمد فتحي الدريني، (ط٣، منشورات جامعة دمشق ١٤١٢هـــ/١٩٩٢م).

١٣- الفقه المقارن تطوراته وادائه في التقريب بين المذاهب الإسلامية، محمد رضا رضوان طلب ومحمد معيني فر، بحث في موقع المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية.

١٤- الفقه المقارن والتقريب، الشيخ محمد واعظ زاده الخراساني. موقع مركز الصدرين للدراسات الاستراتيجية.

١٥- الفقه المقارن وضوابطه العوتبي أنموذجًا، مصطفى بن صالح باجو. (كلية الشريعة والقانون، مسقط).

١٦- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨هـــ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (دار إحياء التراث العربي، بيروت).

١٧- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري(ت٧١١ه) (أدب الحوزة ــ قم ١٤٠٥ه).

١٨- محاضرات في الفقه المقارن مع مقدمة في بيان أسباب اختلاف الفقهاء وأهمية دراسة الفقه المقارن، محمد سعيد رمضان البوطي، (ط٢، دار الفكر المعاصر، بيروت ١٤٠١هـ/١٩٨١م).

١٩- مسائل في الفقه المقارن، عمر سليمان الأشقر وآخرون (ط٢، دار النفائس، الأردن ١٤١٨هـ /١٩٩٧م).

٢٠- المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس، عبد الحليم منتصر، عطية الصوالحي، محمَّد خلف الله أحمد، (ط٢، دار الأمواج، بيروت ١٤١٠هـ/١٩٩٢م).

٢١- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمَّد بن خلدون (٨٠٨هـ)، (المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة).

٢٢- الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت ٧٩٠هـ) تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، (ط١، دار ابن عفان١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).